



التاريخ: 2018/06/14

ندوة في البرلمان البريطاني حول الاعتقالات في السعودية

محامون دوليون يطالبون بطرد السعودية من مجلس حقوق الإنسان

المحامون أكدوا على أهمية التولية القضائية الشاملة لملاحق مرتكبي جريمة التعذيب

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا مساء الأربعاء الموافق 2018/06/13 ندوة في البرلمان البريطاني برعاية النائب البريطاني الذي سوتر وزير العدل السابق في حكومة الخلف حول الاعتقالات انتحافية في المملكة العربية السعودية، وأثارها على حقوق الإنسان والسبل المتاحة للانتصاف القانوني.

أدار الجلسة المحامي المعروف رودني ديكسون مينا أهمية موضوع المعتقلين في السعودية في ضوء العلاقة القوية بين دول ندعي احترامها لحقوق الإنسان والنظام في هذا البلد الذي لم يستجب لأي نداءات تتعلق بإطلاق سراح المعتقلين ، لذلك شدد رودني على ضرورة إيجاد بدائل فعالة للضغط على الحكومة السعودية ولاستكشاف الحلول قدم رودني نخبة من المتحدثين والخبراء والمختصين في القانون الدولي.

المتحدث الأول بروفيسور بول مكر وقت الذي استهل حديثه بتنفيذ النظام في السعودية باعتبارها نظاما قمعيا ينكر الحقوق الأساسية لمواطنيه داعيا الحكومة البريطانية إلى وقف التعاون العسكري والامن مع النظام السعودي حتى يعيش مواطني وجزر ان هذا البلد بسلام.



أما المحامي الدولي أيدن تلس أوضح أن الحكومة السعودية لا تلتزم بأي معايير قانونية في الاعتقال والمحاكمة، وشدد على أنه من خلال كل القضايا التي قام مكتبه التحقيق فيها وجدت انتهاكات بالجملة لحقوق المعتقلين في كل المراحل وأخطر هذه الانتهاكات التعذيب الجسدي والنفسي الذي تسبب بعاهات لا يمكن الشفاء منها، أكد أيدن على ضرورة إيجاد وسائل فعالة تضغط على الحكومة السعودية لإطلاق سراح المعتقلين بعد فشل كل الوسائل المتعددة.

بين المتحدثين كان المواطن السعودي عبد الله الغامدي حيث أضاف بعدا نوثيقا للندوة، روى الغامدي تجربته قائلا: «من يب إرهاب المدافعين والمطالبيين بحقوق الشعب أهدمت السلطات السعودية على اعتقال والدي عابدة الغامدي التي تجاوز عمرها 60 عام وتعاني من أمراض مزمنة وأخي عادل الغامدي قبل 78 يوم في مدينة جدة ولا تزال صريفة اعتقالهم مجهولة ومكان سجنهم مجهول ووضعهم مجهول حتى الآن وفي نفس اليوم الذي اختفت فيه والدي وأخي قام رجال أمن بلباس مدني وفي وقت متأخر من الليل ويدون أمر قضائي بمداومة منزل والدي في مدينة الدمام واعتقال أخي الآخر سلطان الغامدي والذي فرض عليه الإقامة الجبرية فيما بعد رغم أنهم ليس لهم أي نشاط سياسي أو اجتماعي كما قامت السلطات بتشويه صورتهم في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي واتهمهم بمحاولة زعزعة الأمن، ما حدث مع أقاربي يحدث مع كل المعتقلين واهليهم دون استثناء».

وعدد الغامدي الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المعتقل منذ لحظة اعتقاله حتى لحظة إخفائه سرايا أو محاكمته، من التعذيب إلى الأحكام التعسفية التي قد تصل إلى الإعدام، إلى فرض عقوبات اقتصادية ومالية على العائلة يكملها مواطناب الغامدي المنظمات الحقوقية إلى بذل المزيد من الجهود لتسليط الضوء على معاناة المعتقلين بشكل أكبر، كما دعا الدول التي تحترم حقوق الإنسان إلى التوقف عن معاملة السعودية كدولة تحترم حقوق الإنسان وتزويدها بالأسلحة والأجهزة التي تستخدم في القمع.



أما المحامي المعروف مايكز جرانديسون ركز على التولية القضائية الشاملة في الدول التي يتبنى قضاياها ملاحقة مجرمين ارتكبوا جرائم خارج التراب الوطني، وضرب مثالاً على ذلك جريمة التعذيب التي تدخل ضمن التولية القضائية. ودعا مايكز إلى تفعيل التولية القضائية الشاملة في قضايا التعذيب في السعودية موضحاً أن هناك فرصة للضحايا للحصول على العدالة التي تم إنكارها على التراب الوطني.

بدورها ألدكتور د نيكولا بالمر المحاضرة في كلية الحقوق في جامعة كنتجز كولج أوضحت أن حملة الاعتقالات في السعودية هدفها قمع كل الأصوات التي ترغب في المشاركة في الشأن العام، وأكدت أن السعودية لم تتلزم بالحدود الدنيا لما فرضته الإتفاقيات الدولية في ما يتعلق بحقوق المواطنين، ولفت بالمر أن السلطات السعودية نقلت ملف المعتقلين السياسيين من وزارة الداخلية إلى أمن الدولة لتكون تحت رقابة الديوان الملكي، ودعت بالمر في خطاب حديثها إلى ضرورة تحريك الجمعية العامة في الأمم المتحدة بهدف تعليق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان حفاظاً على سمعة المجلس وإعطاء مؤشر أن من لا يحترم حقوق الإنسان ليس له مكان في هذا المجلس.

وجاء عقد الندوة في ظل تصاعد وتيرة الاعتقالات التعسفية داخل المملكة في الفترة الأخيرة، حيث شن النظام السعودي حملات واسعة ضد النشطاء و الحقوقيين المعارضين من كافة الأطياف واتوجهات منذ سبتمبر 2017، وقد طالت تلك الحملات العديد من النساء الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

وسبق أن طالبت العديد من الجهات الدولية والمنظمات الحقوقية السلطات السعودية لتكف عن الاعتقالات التعسفية وإفراج عن المعتقلين إلا أن السلطات السعودية تتعنت وترفض الاستجابة لهذه المطالب ولا زالت حملة الاعتقالات مستمرة حتى هذه اللحظة.



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

Email: info@aohr.org.uk

Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY